علي كافي والازمة السياسية في الجزائر (1992–1994)

ا.م.د .سعد توفيق عزيز البزاز

جامعة الموصل /كلية الاداب/قسم التاريخ

(قدم للنشر في 2018/1/10 ، قبل للنشر في 2018/2/20)

الملخص

لم تسهم حقبة علي كافي ولو بقسط قليل في حل الازمات السياسية والاقتصادية والامنية ، فالوضع الامني ازداد تدهوراً وتحولت الفوهة الامنية الى بركان حقيقي وبات القتل السمة الغالبة ،حاول علي كافي اصلاح الاقتصاد فدخلت الجزائر في ازمة اقتصادية خانقة وعرض ابار حاسي مسعود النفطية للبيع ،كما اراد اصلاح المؤسسة العسكرية فوجد نفسه خارج النظام. كان وجود علي كافي على راس السلطة في الجزائر للتأكيد على ان الجمهورية الجزائرية مازالت قائمة ،عجز علي كافي على ايجاد مخرجاً للازمة الجزائرية ربما لانه لم يحكم اصلاً ولانه صوت للمؤسسة العسكرية ،لذا فقد تعمقت ازمة الشرعية في الجزائر وتأكد للجميع ان الحل لايكمن في ذهاب هذا الرئيس او مجيئ غيره ،بل ان الحل يكمن في اعادة الاعتبار لارادة الشعب الجزائري واعادة صياغة النظام السياسي بعيداً عن الاوصياء في مواقع الحل والربط (المؤسسة العسكرية) ،لذا قام اليامين زروال بإعادة بناء وترميم النظام الجزائري بشكل مباشر وبذلك تكون المؤسسة العسكرية قد وضعت يدها على مقاليد الحكم ليضع خطة لتفادي الانزلاق والوقوع في الهاوية. تناول البحث ثلاثة محاور اساسية: المحور الاول تناول كيفية وصول علي كافي الى رئاسة المجلس الاعلى والخطوات الرئيسية لحكمه ،اما المحور الثاني فقد حلل سمات حكم علي كافي من خلال علاقته مع رؤساء الحكومة ومحاولاتهم اصلاح الاقتصاد الجزائري و سياسته تجاه الجبهة الاسلامية للانقاذ التي ادت الى تدهور الوضع الامني، اما المحور الثالث فقد تحدث عن استقالة خالد نزار وزير الدفاع التي ادت الى حدوث نوع من الانفراج السياسي وبالتالي نهاية مدة حكم المجلس الاعلى للدولة ليأتي اليامين زروال ويقلب المعادلة ويحاول بناء نظام سياسي جديد للجزائر.

Abstract

It did not contribute to the era sufficiently enough to solve the political, economic and security crises. The security situation deteriorated and the security nozzle became a real volcano. The killing became the dominant feature. Ali Kafi tried to reform the economy. Algeria entered a suffocating economic crisis and offered Abar Hassi Massoud oil for sale. The military establishment found itself outside the system. The presence of Ali Kafi at the head of power in Algeria to confirm that the Algerian Republic is still in place, was unable to find a way out of the Algerian crisis, perhaps it was not originally ruled because it is the voice of the military establishment. So the crisis of legitimacy deepened in Algeria and everyone was assured that this solution is not possible. Rather, the solution lies in restoring the administration of the Algerian people and re-shaping the political system away from the guardians in the sites of solution and linkage (the military establishment). Therefore, Yamin Zeroual reconstructed the Algerian regime directly and thus the military establishment has put its hand on Calid ruled to set a plan to avoid slipping into the abyss.

المقدمة:

تعد حقبة تسعينيات القرن العشرين من الحقب المهمة في تاريخ الجزائر المعاصر التي ابتدأت فيها الازمة الجزائرية منذ عام 1990 –1991 بفوز ساحق للجبهة الاسلامية للانقاذ في الانتخابات البلدية والتشريعية وهذه النتائج رفضها الجيش الجزائري والحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) وباقي الاحزاب الجزائرية رفضاً قاطعاً لا بل اجبر الجيش بقيادة وزير الدفاع ،خالد نزار وزير الدفاع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد على الاستقالة عام 1992 ،وأسس المجلس الاعلى للدولة الذي اختار محمد بوضياف ليكون رئيساً للجمهورية الجزائرية، حاول الاخير إصلاح أوضاع الجزائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية اصلاحاً جذرياً لتواكب البلاد تطورات العصر، الا انه اصطدم بواقع الجزائر المرير الذي وصفه بأنه ((صعب ووسخ ومعقد)) إذ كان الفساد المالي والاداري مستشري في مفاصل الدولة ،وادى الى ظهور ((المافيا الجزائرية)) التي عززت وجودها في الوظائف الرئيسية للدولة (الجيش–الاقتصاد)، لذا اصبح من الصعب متابعتها والقضاء عليها ،فقام بإنشاء لجنة لتحقق وتراقب كل من اصبح مليونيراً في فترات قصيرة وبدأ بوضياف بملاحقة هؤلاء وتحويلهم الى القضاء لينالوا جزاءهم العادل ،الا ان رد المافيا الجزائرية كان عنيفاً و قامت بإغتيال الرئيس بوضياف وروجت اشاعة بأن العملية كانت عملية اغتيال سياسي .

ثم خلف بو ضياف علي كافي ، ولم تسهم حقبته ولو بقسط قليل في حل الازمات السياسية والاقتصادية والامنية ، فالوضع الامني ازداد تدهوراً وتحولت الفوهة الامنية الى بركان حقيقي وبات القتل السمة الغالبة .حاول علي كافي اصلاح الاقتصاد فدخلت الجزائر في ازمة اقتصادية خانقة وعرض ابار حاسي مسعود النفطية للبيع ،كما اراد اصلاح المؤسسة العسكرية فوجد نفسه خارج النظام.

المجلس الاعلى للدولة وعلي كافي:

المجلس الاعلى للدولة يتكون من خمس اعضاء وهم :محمد بوضياف(1)، علي كافي ،وخالد نزار(2)، وعلي هارون(3)، وتيجاني خدام(4)، وبعد اغتيال رئيسه محمد بوضياف في 29/حزيران/ 1992 ، تحددت قضيتهم الاولى كما يروي رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام(5) :هل يكتفي المجلس بأعضائه المتبقين ام تستكمل الخماسية بعضو اخر ،فلم تكن النصوص التي جاءت بهذه الهيئة تتحدث عن عدد افراد هذا المجلس ،كما انها لم تحدد مواصفاتهم ، لذا تولى رضا مالك (6)منصبه في 8/تموز/1992

الذي اتفقوا على اختياره عضواً خامساً .وقد اقترح علي كافي ان يعين خالد نزار رئيساً للمجلس الاعلى ،الا ان الاخير رفض رفضاً قاطعاً لكونه عسكرياً ،ولان توليه لهذا المنصب سيفهم بلا شك كنتيجة لمؤامرة استهدفت الرئيس السابق بوضياف وهذا ما ادى الى انتخاب علي كافي رئيساً للمجلس الاعلى للدولة بدعم من خالد نزار(7) .

كانت تركيبة المجلس الأعلى للدولة تركيبة هجينة غير متاجنسة بتاتا فتيجاني خدّام وعلي هارون فهما متناقضان بل ضدّان لا يلتقيان , فتيجاني خدام محسوب على الاسلام المستنير وكان قبل أن يصبح عضوا في المجلس الأعلى للدولة اماما لمسجد باريس في فرنسا , أمّا علي هارون فأبعد ما يكون عن قناعات خدّام وهو رجل فرانكفوني , ويمكن ادراج علي هارون ورضا مالك في نفس السياق الفكري والتغريبي . أمّا خالد نزار وزير الدفاع فقد كان يمثل سلطة الجيش التي لا يعلو عليها أحد في الجزائر ونظرا لانعدام التجانس بين أعضاء المجلس الأعلى للدولة , وفقدان هذا المجلس لمركزية القرار فقد بقيّ أشبه بالمتفرج على الأحداث التي عصفت بالجزائر

وفي كل الأوقات كان دوره يكمن في المصادقة على قرارات المواجهة مع الاسلاميين و قوانين مكافحة الارهاب . وعندما تولى علي كافي رئاسة المجلس الأعلى للدولة كان الوضع الأمني في الجزائر قد بلغ ذروته(8) .

علي كافي(الولادة والنشأة):

ولد علي كافي 7/تشرين الاول/ 1928 في منطقة الحاروش في قسنطينة،وهو من عائلة ريفية تنتمي الى الزاوية الروحانية التي اشتهرت بمقاومتها للاستعمار الفرنسي (1830–1962) وقد اشتهرت عائلته بتلقين الدين الاسلامي وتعليم اللغة العربية ،التحق علي كافي بالمدرسة الكتانية وهناك تعرف اعضاء حزب الشعب ثم تخرج من المدرسة الكتانية والتحق بجامعة الزيتونة بتونس عام 1950 وبسبب نشاطه السياسي داخل تونس انتقل الة الجزائر لتلقي السلطات الفرنسية القبض عليه وتدخله السجن عام 1952 ،افرج عنه ليعمل استاذاً للغة العربية بسكيكدة عام 1954 ليعمل مع حزب الشعب الجزائري الا انه كان مرصوداً من قبل السلطات الفرنسية مما اضطره للفرار والالتحاق بجيش التحرير الوطني عام 1955 وتدرج بالمناصب ليصل الى رتبة عقيد ، كان من كوادر الثورة الجزائرية (9)، الاوائل في منطقة الغرب الجزائري ،وكثيراً ماكان ينتقل بين الجزائر وتونس حتى استقلت الجزائر عام 1962 .وعمل بعد الاستقلال مباشرةً في وزارة الخارجية ،وعين سفيراً في

اكثر من عاصمة عربية كبيروت ودمشق والقاهرة وتونس ،وكانت تربطه علاقات جيدة ببعض الرؤساء العرب امثال الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الى درجة ان التيار الفرانكفوني(10)، في الجزائر كان يعده قومياً ،وقد تعود الفرانكفونيين على اتهام كل من يحب الثقافة العربية ويميل الى اللغة العربية بانه قومي ،وفي وقت لاحق باتوا يتهمون المعرب (الذي يتقن اللغة العربية) بأنه اصولي اسلامي او سليل الاصولية ، وقد قضى كافي حياته متنقلاً بين العواصم العربية ،وعده البعض في الجزائر بأنه خارج اللعبة السياسية . في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد(1979–1992) أنهيت مهام علي كافي الديبلوماسية , وجرى تعيينه أمينا عاما لمنظمة المجاهدين التي انشأة بعد الاستقلال لرعاية شؤون المجاهدين الجزائريين الذين شاركوا في الثورة الجزائرية , وكانت هذه المنظمة محل انتقاد العديد من السياسيين باعتبار أنّ هذه المنظمة أهملت حقوق المجاهدين الفعليين , وبات المجاهدون المزيفون –وهم الذين زورّوا أوراقا ووثائق لاثبات أنّهم شاركوا في الثورة الجزائرية وحازوا على العديد من الامتيازات – في الواجهة يستفيدون من كافة الامتيازات التي حظيّ بها الذين شاركوا في الثورة الجزائرية فيما بعد . انّ أيّ جزائري كانت تكفيه شهادة شخصين معروفين بدورهما أثناء ثورة التحرير للدلالة على أنّه شارك في ثورة التحرير , ومعظم هذه الشهادات كانت تتم بعد الاستقلال , وفي الوقت الذي حصل فيه الثوّار المزيفون أو الذين يسمّيهم الشارع الجزائري (بثوار 1962) أشارة الى تاريخ استقلال الجزائر , على امتيازات واسعة , فانّ المجاهدين الحقيقيين وعوائلهم مازالت ملفاتهم قيد الدرس , وكان العديد من أرامل الشهداء يقمنّ في الأكواخ القصديرية , ومازلن يطالبن بحقوقهن من خلال بعض المنظمات الحقوقية الجزائرية ولم يلعب علي كافي أي دور في المرحلة الشاذلية , وبرز اسمه عندما أطيح بالاخير، وعند تشكيل المجلس الأعلى للدولة , أصبح علي كافي ضمن تشكيلة هذا المجلس (11) .واثناء تعيينه على راس المجلس الاعلى للدولة قيل ساعتها ان السلطة تريد ان تعالج ازمة الثقة بين السلطة والشعب (لان الجيش الجزائري انقلب على اختيار الشعب الذي صوت بالاغلبية الساحقة للجبهة الاسلامية للانقاذ)،لكن هذه الخطوة لم تفلح في رد الاعتبار للنظام لان الازمة السياسية التي اندلعت في الجزائر كانت كبيرة (12) .

في 14/تموز/1992 تولى علي كافي رسمياً المجلس الاعلى للدولة ،واصدر بياناً حدد فيه الشروط التي يجب على ضوئها ان يجري الحوار مع التشكيلات السياسية بما فيها احزاب المعارضة من اجل الوصول الى المصالحة الوطنية ،وقد اقر المجلس

الاعلى باعتماد الحوار وسيلة للوصول الى حل للازمة الجزائرية ،مؤكداً على اقصاء الذين يمارسون العنف ويعني بهذا (الاسلاميين) ويجعلون من الاسلام وسيلة للوصول الى السلطة، كما تحدث كافي عن مرحلة انتقالية تأتي بعد نهاية عهد المجلس الاعلى للدولة ،واشار الى انشاء هيئات لتسيير امور الدولة ،وقد اعتبرت احزاب المعارضة تلك الاجراءات مبادرة ايجابية ساهمت في تلطيف الجو السياسي في 13/اذار/1993 . في 27 اذار التقى الامناء العاملين للمنظمات والاتحادات الوطنية وقام بالحوار مع الاحزاب السياسية مثل جبهة التحرير الوطني(13)، وحركة النهضة(14)، وحماس(15)، وجبهة القوى الاشتراكية(16)، والتجمع من اجل الثقافة والحرية(17)، واجتمع مع بعض الجمعيات والشخصيات الوطنية والثقافية ،ومما يلاحظ انقسام الاحزاب من مبادرة الرئيس كافي الى ثلاثة اقسام:

1 .الجمهوريون بزعامة حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية (الامازيغي) طالب هؤلاء باقصاء الاسلاميين من الحوار حيث يجب ان يتجه الحوار الى الدفاع عن الجمهورية.

2 .الديمقراطيون بزعامة جبهة التحرير الوطني التي طالبت بتوسيع الحوار مع الاحزاب بما فيهم المعتدلين من الجبهة الاسلامية للانقاذ(18)، وطالبوا باجراءات تهدء النفوس وتطمئنها ,

3 .الاحزاب الاسلامية كانت مطالبها ترتكز الى الرجوع الى المسار الانتخابي واحترام اختيار الشعب وقد تزعم هذا الاتجاه حماس وحركة النهضة .وعلى العموم كانت هذه خطوة نحو الامام للحوار والتشاور لايجاد اولى القواسم المشتركة بين هذه الاحزاب على اختلاف اتجاهاتها حيث سجلت اجتماعاً حول عدة مبادى :1- كالطابع الجمهوري للدولة

2-احترام مبادئ الديمقراطية .

3-التعددية السياسية .

4-احترام حقوق الانسان.

5 -التداول السلمي للسلطة.

6- الاتفاق على مرحلة انتقالية.

7 -التنديد بالارهاب (18) .

سمات حكم علي كافي في الجزائر:

1 .رؤساء الحكومة وتدهور الاوضاع الاقتصادية:

كان احمد غزالي(19)، رئيساً للحكومة انذاك وكان تصوره للمشكلة الاقتصادية التي تمثلت بارتفاع اسعار المواد الغذائية وغلاء المعيشة فضلاً عن انخفاض اسعار النفط والازمة المالية في حديث قال فيه : ((ان المشكلة في مواجهة الاوضاع الاقتصادية تتطلب استقراراً سياسياً لأن الاطراف الاجنبية تشترط في مثل هذا الاستقرار تقديم المساعدات)) واضاف : ((ان البرنامج العاجل للانعاش الاقتصادي والذي يستغرق تطبيقه عامين سيركز على الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتنمية الزراعة وحل المشاكل الاجتماعية المزمنة كالاسكان والبطالة ، واصلاح الادارة ووضع حد للتبذير وتطهير المؤسسات)) وقد اشار غزالي الى وجود صعوبات بشأن تدبير العملة الصعبة موضحاً ان المديونية الجزائرية تستنزف 75 % من قيمة الصادرات))(20) .

لم تكن تلك التصريحات مهمة كما نراها لانها لاتعطي حلولاً جذرية للخروج من الازمة الاقتصادية الجزائرية ، بل ان المشروع الوحيد الذي كان يملكه رئيس الحكومة سيد احمد غزالي هو عرض ((ابار حاسي مسعود للبيع))ويمثل هذا المشروع ببيع 25% من ابار النفط في حاسي مسعود بمبلغ يتراوح بين 6-7 مليار دولار فهذه المبالغ يتيح خفض الديون الخارجية للجزائر واطلاق برنامج كبير لبناء مليون مسكن ومكافحة البطالة وامتصاص ازمة السكان وهكذا هدم قاعدة دعم الشباب للجبهة الاسلامية للانقاذ .

لقد بينت المعطيات المالية التي تناولتها سوناطراك (شركة النفط الجزائرية)والتي اعدتها الشركة الامريكية (ادي كلوير اندماك ناوتن) ان الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج في حاسي مسعود يمثل 66% من احتياطي الجزائر المقدر بـ 478 مليون طن اذا بيع 25% من هذه الكميات يساوي حوالي 120 مليون طن او قرابة 960 مليون برميل والتخلي عن هذه الكميات لقاء 6 او 7 مليار دولار ،يعادل بيع النفط الجزائري للشركات الاجنبية مقابل 6 او 7 مليار دولار للبرميل بدلاً من سعر السوق الذي كان يتراوح بين 18 و 20 دولار للبرميل وهذا يعني ان عملية كهذه لو تحققت تكون قد حرمت الجزائر من 12 الى 13 مليار دولار ويمثل ذلك تحويلاً صافياً لثروات هائلة من بلد فقير الى بلدان غنية (21) .

ازداد الوضع الاقتصادي للجزائر سوءاً بسبب انخفاض اسعار النفط وانخفاض ايرادات الدولة المتحصلة من النفط من 12 مليار

دولار الى 8,2 مليار دولار وانخفاض اداء المؤسسات العمومية وذلك بسبب :

1 .عدم مسايرة التمويل الاداري والتسيير المركزي .

2 .اهمال المؤسسات العمومية مراقبة التدفقات المالية بغض النظر عن نتائجها .

3 .الافراط في استخدام الموارد المالية للمؤسسات العمومية وارتفاع مصاريف العمال والموظفين من 40-90% وارتفاع تكاليف الانتاج.

4 .تفشي البيروقراطية في المؤسسات الصناعية وزيادة الطلب على القروض الخارجية.

5 .تهميش القطاع الزراعي وتخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي (22) .

لقد وجهت الجبهة الاسلامية للانقاذ اصابع الاتهام الى رئيس الحكومة سيد احمد غزالي بالاختلاس وتحويل 500 مليون دولار لحسابه الخاص وذلك عن طريق ملف كامل اعده مجلس المحاسبة المشرف على قضايا الاختلاسات ونشرته في جريدة المنقذ لسان حال الجبهة الاسلامية للانقاذ (23) .لذا لم يستطيع سيد احمد غزالي انعاش الاقتصاد الجزائري ولا تحريك عجلة الاقتصاد ،لا بل ربط الجزائر بصندوق النقد الدولي وعرض ابار حاسي مسعود النفطية للبيع ،فكان لزاماً عليه الانسحاب من الحكومة وتعيين بلعيد عبد السلام رئيساً للحكومة ،وبالرغم من ان رئيس المجلس الاعلى للدولة علي كافي ورئيس الحكومة بلعيد عبد السلام عملا معاً ايام الرئيس السابق هواري بومدين(1965-1978)(24)، الا ان المستجدات الجزائرية فرقت بينهما وتفاقمت بينهما الخلافات الى درجة ان علي كافي عندما كان في القاهرة لحظور مؤتمر الوحدة الافريقية قال: ((اما هو او انا)) ،كما حاول بلعيد عبد السلام اصلاح الاقتصاد الجزائري الا انه فشل رغم انه استطاع ايام هواري بومدين تطوير الاقتصاد الجزائري اذ وجد نفسه في وضع محلي يتسم بالغليان والانفجار، عندها تأكد له استحالة النهوض بالاقتصاد ،الا بالوصول الى حل سياسي للازمة القائمة الصراع بين الجيش والاسلاميين ،فأعلن عن استعداده للحوار مع الجبهة الاسلامية للانقاذ عندها انزعج الجيش , كما أنّه دخل في صراع مع الاعلام الجزائري المستقل بعد قيامه باغلاق بعض الصحف .وعندما عاد الرئيس السابق أحمد بن بلة (1962-1965) من سويسرا التقى ببلعيد عبد السلام , وعندها طلب بلعيد من بن بلة أن يقنع اللواء خالد نزار بضرورة اقالة القادة المتشددين داخل المؤسسة العسكرية

وبعدها بفترة قصيرة وجد نفسه مقالاً خارج الحكومة ،ليعين محله رضا مالك (25) .

تقدم بعض المسؤولين الحكوميين ببعض المشاريع للحيلولة دون تأزم الاوضاع الاقتصادية اكثر فالعربي بلخير(26)، الذي كان وزيراً للداخلية عرض على رئيس الحكومة مشروعاً هدفه تحسين معيشة سكان المناطق الفقيرة لازالة الارضية المهيئة لاحتضان العنف ، الا ان ذلك لم يجد نفعاً ثم قرر المجلس الاعلى للدولة اعلان جولات للحوار الوطني مع احزاب المعارضة على شرط نبذ الجبهة الاسلامية للانقاذ ((وهو حل في الحقيقية ليس جوهريا خاصةً وان الازمة هي مع الجبهة الاسلامية للانقاذ)) في 14/تموز/1992 و13/اذار/1993 الا ان الجيش عاد عن موقفه واعلن عن دعمه للحوار في 24/تشرين الاول/1993 والذي يعتبر الخطوة الحقيقية الجادة في حل الازمة وافساح المجال امام الجبهة الاسلامية للانقاذ للمشاركة في الحوار الوطني(27) .

2 .قوانين الارهاب وتدهور الاوضاع الامنية :

بوصول علي كافي الى رئاسة المجلس الاعلى للدولة كانت المواجهات الدامية بين قوات الجيش الجزائري والجيش الاسلامي الذراع العسكرية للجبهة الاسلامية للانقاذ قد اتسعت ، اتخذ المجلس الاعلى للدولة مواقف متشددة تجاه الاسلاميين، وكان كافي في خطاباته يتهدد ويصعد في المواجهة والحرب التي لا هوادة فيها ،كما انه صادق على تشكيل المحاكم الخاصة الاستثنائية التي تنظر في قضايا العنف السياسي، وقد صدرت عشرات الاحكام بالاعدام ضد اعضاء الجبهة الاسلامية ، فكانت هناك الحركة الاسلامية المسلحة بقيادة عبد القادر شبوطي , وبرزت الى الوجود الجماعة الاسلامية المسلحة التي أعلنت عن نفسها كجماعة اسلامية مسلحة مستقلة عن الجبهة الاسلامية للانقاذ , والتي تزعمّها في البداية عبد الحق العايدية الذي اعتقلته السلطات المغربية في مدينة وجدة المغربية، وقامت بتسليمه الى الأجهزة الأمنية الجزائرية , وتولّى قيادة هذه الجماعة بعده مراد سي أحمد الملقّب بجعفر الأفغاني وبعد مقتله من قبل قوات الأمن الجزائرية في منطقة بوزريعة وسط الجزائر العاصمة , تمّ تعيين صياح عطية أميرا لهذه الجماعة وظلّت هذه الجماعة تفقد زعماءها الى أن تولىّ زعامتها عنتر الزوابري (28) .

في الوقت الذي انصرف فيه المجلس الأعلى للدولة الى صياغة خطاب المواجهة وتوسيع رقعتها ،وقد وضعت قوانين مكافحة الارهاب مكملة للاحكام العرفية وقوانين حالة الطوارئ وتعد قوانين الارهاب السمة الرئيسية لحكم علي كافي في الجزائر، اذ اعدت

السلطة الحاكمة مجموعة من القوانين الهادفة الى تحجيم الارهاب الذي كانت تعتقد انه سيستأصل في مدة قياسية، فمثلاً كانت اولى هذه القوانين المرسوم التشريعي الذي اصدره المجلس الاعلى للدولة في 30/ايلول/1992 (والمعدل في 19/نيسان/1993) والمتضمن اجراءات تقنية لايقاف العنف وعزز قانون المحاكم الخاصة الى ان صدر في نفس التاريخ المرسوم الاول في 30/ايلول/1992 ،والتي انشأت لتقليل مدة المحاكمة التي كانت قد تصل الى اشهر وغلق باب التجاوزات(الاستئنافات) خاصة وان اولى الاشهر التي ظهر فيها العنف كانت تشهد عمليات قتل للمتهمين بهذه القضايا حين القبض عليهم بدل اقتيادهم الى المحاكم(29) .

ويذكر المؤلف عبد الحميد براهيمي في كتابه (في اصل الازمة الجزائرية) ،ويؤيده بذلك حبيب سويدية (في كتابه الحرب القذرة)وهو ضابط في القوات الخاصة بالجيش الجزائري ان العنف كانت تغذيه الفئة الحاكمة في الجزائر فعلاوة على وحدات القمع الخاصة التي انشأتها الحكومة التي يصل تعدادها الى ستين الف رجل منذ عام 1992 قررت خلال العام 1993–1994 تكوين مليشيات بأسم الجماعة الاسلامية المسلحة بايعاز من رضا مالك رئيس الحكومة لارهاب الاسلاميين (المقصود بهم الجبهة الاسلامية للانقاذ) حيث قال : ((آن الاوان ليغير الرعب معسكره)) . وفي ايلول من عام 1993 بدأت هذه الجماعة المدعومة من الحكومة والامن العسكري مهاجمة الاجانب والصحفيين والمثقفين وتم ذلك لاظهار الاسلاميين بمظهر الارهابيين وكسب مزيد من الدعم الخارجي سواءاً من فرنسا او الغرب وتعزيزاً لسلطتهم ،فهناك حالات خطف واغتيال فرنسيين جرت خلال مهاجمة مركز عين الله الفرنسي الواقع قرب القيادة العامة للامن العسكري وخطف سبعة رهبان واغتالتهم في تيجرين وكانوا يحضون بالتقدير واحترام اسلاميي المدينة وسكانها، وحدثت ايضاً حوادث اغتيال لاساتذة وصحفيين وغير ذلك من الحوادث ،وكانت هذه المليشيات تهاجم الجيش الاسلامي(الذراع العسكري للجبهة الاسلامية للانقاذ) والقاعدة الاجتماعية للجبهة، كما قامت بقتل الجنود عام 1994 الفارين من الجيش الجزائري والمنضمين للجبهة الاسلامية للانقاذ(30) .

عجلة القتل والعنف حينما تدور من الصعب ايقافها، فقد اصبح هذا الطابع المميز في الحياة العامة للشعب الجزائري، ففي 13/شباط/ 1993 وبينما كان يمر موكب وزير الدفاع الجزائري خالد نزار قرب ملعب الابيار تم تفجير سيارة ملغمة قربه، وقد نجا من هذه المحاولة بعد قيامه باعدام اربعة اسلاميين ،وكانت هذه العملية ايذاناً بأن يد الاسلاميين قد وصلته وتم على اثرها طرد

70 ضابطاً و1500 عسكري اتهموا بالتعاطف مع الاسلاميين وتم اعدام العشرات للاتحاقهم بصفوف الاسلاميين(31)، والعنف طال ايضاً قاصدي مرباح (32)،الذي اغتيل في 21/اب/1993 من قبل ايادي مجهولة نسبتها السلطة للاسلاميين لكونه كشف الستار عن حالات الفساد في المؤسسة العسكرية.

كانت المؤسسة العسكرية في ذلك الوقت قد أعادت ترتيب نفسها , تفاديا للخروقات تشكلت ثمانية أجهزة محصنّة تتوزع هذه الأجهزة كالتالي :

1- جهاز الأمن العسكري :بقيادة الجنرال محمد مدين وأسمه الحركي الجنرال توفيق , وهو شخصية أمنية من الدرجة الأولى , ويدير أهم ثكنة في الجزائر وهي ثكنة بني مسوس الاستخباراتية .

2- جهاز مكافحة التجسس: كان يشرف عليه اللواء العماري اسماعيل المتخصص في اختراق الجماعات الاسلامية المسلحة , وهو الذي اكتشف أحد الوزراء الجزائريين وهو يسلّم بعض الملفات للسفارة الايرانية وعلى اثره قطعت العلاقات الجزائرية –الايرانية .

3- الأمن الخاص: كان يشرف عليه محمد طلبة الوزير المكلف بالأمن , ورئيس الدرك الوطني عباس غزيّل .

4- الأمن الخارجي: كانت وظيفته ملاحقة المعارضين في الخارج من اسلاميين وغيرهم , وهذا الجهاز شديد الصلة بمعظم أجهزة الاستخبارات العربية والعالمية .

5- جهاز الطوارئ: كان يشرف عليه اللواء محمد العماري قائد قوات مكافحة الارهاب والوحدات الخاصة .والذي كان يسميه الأصوليون الجنرال ماسو , هذا الجنرال الفرنسي الذي أرسله الجنرال شارل ديغول الى الجزائر لذبح الثورة الجزائرية و الثوّار الجزائريين عندما أصبحت الثورة الجزائرية تؤرّق المضجع الفرنسي والاليزيه على حدّ سواء .

6- البوليس السري: وهو جهاز يلاحق أشخاصا من دائرة النظام يهددون الأمن القومي .

7- جهاز التنسيق : يقوم بالتنسيق مع بقية الأجهزة .

8- الأمن العام وفروعه المتشعبة(33) .

نهاية المجلس الاعلى للدولة واستقالة خالد نزار:

ان المواجهات الحامية والدموية خلال اعوام 1992و 1993 و1994 لم تؤدِ الى كسر شوكة الجبهة الاسلامية للانقاذ بل زادت شعبيتهم ، ولم ينفع النظام الجزائري تحالفه مع جبهة القوى الاشتراكية المعادية او جبهة التحرير الوطني المعادية للجبهة الاسلامية للانقاذ في الوقت الذي اشتدت فيه الخلافات بين دعاة الحوار ودعاة المواجهة

مع الاسلاميين وخلال هذه الاحداث جاءت استقالة خالد نزار لتقلب الموازين(34) .

كانت استقالة خالد نزار مفاجئة للكثير من السياسيين و المتابعين للشأن السياسي الجزائري فحل محله العميد اليامين زروال(35) وزيراً للدفاع الذي باشر عمله بالتوجه مباشرة الى سجن بليدة للحوار مع قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ لحل الازمة واخراج الجزائر من اوضاعها الا ان قادة الاحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية حالوا دون ذلك ،اما المحادثات التي قام المجلس الاعلى للدولة بها عن طريق لجنة الحوار التي انشأها للتشاور مع الاحزاب السياسية لرسم ملامح المرحلة المقبلة للحكم في الجزائر قد وصلت الى طريق مسدود مع العلم ان اعمال المجلس الاعلى سنتهي مع نهاية عام 1993 ،فحزب جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية قد اشترطوا مشاركة الجبهة الاسلامية للانقاذ اما حزب التحدي الشيوعي وحزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية البربري كانا يعتبران الحوار مع الجبهة خيانة(36) .

اجتمعت لجنة الحوار مع قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ في سجن بليدة العسكري ،وسمعت لشروطهم(37)،التي لم يستسيغوها ،وتفادياً لحصول شغور في السلطة فقد طلبت لجنة الحوار من هيئة الامن العليا تمديد مدة المجلس الاعلى لغاية كانون الثاني عام 1994 ،وبالفعل وافقت الهيئة على تمديده، وقام المجلس الاعلى للدولة بتحديد تاريخ 25-26/كانون الثاني /1994 لانعقاد المؤتمر الوطني ،الذي قاطعته الاحزاب الفائزة للانتخابات الملغاة منذ عام 1992 وحتى بعض الاحزاب التي شاركت عادت وسحبت اشتراكها في نفس اليوم مثل حركة حماس وامام هذه التحديات خرج اليامين زروال قائلاً: ((ان الجيش الجزائري لن يبقى مكتوف الايدي متفرجاً على انهيار الجزائر))، اتصل الجيش بعبد العزيز بو تفليقة (38) لتولي رئاسة الجمهورية الا انه طالب بصلاحيات واسعة، فما كان للجيش الا ان قال له ((عد من حيث جئت))،وحين انعقاد المؤتمر جرى تعيين اليامين زروال(39)، رئيساً للجمهورية الجزائرية عام 1994 (40) .

الخاتمة:

لم يتمكن كافي من اخراج الجزائر من ازمتها السياسية والاقتصادية فقد انصب جهده في قتال واستئصال الجبهة الاسلامية للانقاذ وقد كان وجوده على راس السلطة في الجزائر للتأكيد على ان الجمهورية الجزائرية مازالت قائمة ومستمرة فلم يشفع له ترسه

للعمل الدبلوماسي في اعادة اواصر التواصل بين الجزائر والدول الاخرى، بل ازدادت الجزائر في عهده عزلةً وانطواءً وقد عجز علي كافي على ايجاد مخرجاً للازمة الجزائرية ،ربما لانه لم يحكم اصلاً ولانه صوت للمؤسسة العسكرية ،لذا فقد تعمقت ازمة الشرعية في الجزائر وتأكد للجميع ان الحل لايكمن في ذهاب هذا الرئيس او مجيئ غيره بل ان الحل يكمن في اعادة الاعتبار لارادة الشعب الجزائري واعادة صياغة النظام السياسي بعيداً عن الاوصياء في مواقع الحل والربط (المؤسسة العسكرية) ،لذا قام اليامين زروال باعادة بناء وترميم النظام الجزائري بشكل مباشر وبذلك تكون المؤسسة العسكرية قد وضعت يدها على مقاليد الحكم ليضع خطة لتفادي الانزلاق والوقوع في الهاوية.

الهوامش:

(1)ولد بوضياف في العقد الثاني من القرن العشرين في مدينة مسلية في هدنة وسط الجزائر ،وشكل مع 22 من رفاقه جبهة لمحاربة الجيش الفرنسي ،ناضل في صفوف حزب الشعب منذ ثلاثينات القرن العشرين وهو عضو قيادي في المنظمة السرية العسكرية التي اسسها هذا الحزب سنة 1947 والتي كانت وظيفتها الاعداد للثورة الجزائرية ،واستمر مناضلاً في هذه المنظمة ككادر قيادي ومنظم ،وعقب أكتشاف هذه المنظمة من قبل الاستعمار الفرنسي لجأ الفرنسيون الى اعتقال ألف مناضل من مناضلي حزب الشعب الجزائري ،واختفى بوضياف عن الانظار ليواصل عمله السري ،لان فرنسا حكمت عليه بالاعدام غيابياً ،وبرز كأحد الوجوه المناضلة في جبهة التحرير الوطني الجزائري وكان أحد الاشخاص الذين خططوا لثورة عام 1954 ،وفي عام 1956 اختطف مع اربعة من قادة مجلس قيادة الثورة .وهم في طريقهم الى تونس للتفاوض مع فرنسا بشأن الانسحاب الفرنسي من الجزائر، وقد ظل في السجن مدة 6 سنوات الى ان اطلق سراحه في آذار عام 1962 ،وقام على اثر ذلك بتشكيل (حزب الثورة الاشتراكية) ،وهو حزب معارض لأحمد بن بلة، رئيس الجمهورية، واعتقل ثم اضطر للهجرة الى المغرب ثم حكم عليه بالاعدام عام 1964 ،ثم رأس المجلس الاعلى للدولة في 16/كانون الثاني/ 1992 .للمزيد ينظر: تمام مكرم البرازي: من منع قيام دولة جند الله في الجزائر،مكتبة مدبولي،(القاهرة ، 2001) ،ص128.

(2)ولد خالد نزار عام 1938 في باتنا ،حصل على شهادة الدبلوم من الأكاديمية العسكرية في الاتحاد السوفيتي ،ثم التحق بجيش التحرير الوطني عام 1958 ،ثم رقي عام 1979 الى رتبة عقيد ،واصبح عام 1986 قائداً للقوات البرية ،ثم صار وزيراً للدفاع عام 1990، وبعد سنتين اصبح احد اعضاء المجلس الاعلى

للدولة. للمزيد ينظر: مجلة افكار: "رجل اللعبة الجنرال خالد نزار اختار للجزائر عباءة اللعبة الاتاتوركية" ،العدد 496، السنة 9،سنترا بلازا المقدسي،(لبنان،1992)،ص14.

(3)علي هارون ولد عام 1928 بقرية بيرمانداريس قرب العاصمة الجزائر ،حصل على شهادة الدكتوراه في القانون ،وكان من الشخصيات التي كلفتها جبهة التحرير الوطني للدفاع عن الوطنيين الجزائريين في فرنسا ،وقد ابتعد عن السياسة منذ استقلال الجزائر الى ان كلفة الرئيس الشاذلي بن جديد بتولي وزارة حقوق الانسان. للمزيد ينظر: البرازي، المصدر السابق ،ص128.

(4)تيجاني خدام ولد عام 1921 في تلمسان عمل طبيباً في مستشفيات كندا والسويد والولايات المتحدة الامريكية ثم انخرط في الحركة الوطنية عام 1939،ثم صار عميد مسجد باريس عام 1988، ثم عين في المجلس الاعلى للدولة عام 1992 .للمزيد ينظر: البرازي،المصدر نفسه،ص127.

(5)بلعيد عبد السلام: ولد عام 1928 في منطقة العين الكبيرة وقد انتمى الى حزب الشعب الجزائري وحركة التحرير الديمقراطية وقد قاد جمعية الطلبة الوطنيين ،وقد اصبح بعد الاستقلال اول رئيس للمجمع الوطني للهايدرو كاربون بعد انقلاب هواري بو مدين 1965 اصبح وزيراً للصناعة ثم وزيراً للصناعات الخفيفة عام 1979 ثم استبعد من السلطة بعد تسلم الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية واصبح رئيساً للحكومة عام 1992 الا انه استبعد مرة اخرى عام 1993 .ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الاسلام السياسي، دار المسيرة،(عمان،2001)،ص195-196.

(6)رضا مالك: ولد عام 1929 في باتنة ،اصبح عضواً في الاتحاد العام للمسلمين الجزائريين ورئيس تحرير صحيفة المجاهد خلال حرب الاستقلال، اصبح عام 1977 وزيراً للاعلام والثقافة ،وقد عين عضواً للمجلس الاعلى للدولة عام 1992 ثم اصبح رئيساً للوزراء عام 1993 .الجاسور، المصدر نفسه،ص200.

(7)محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، دار الحكمة،(لندن،2002)،ص164.

(8)عرب تايمز، المصدر السابق.

(9)علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، دار النهضة للنشر، (الجزائر،د.ت)،ص15-16.

(10)الفرانكفونية :معناها الشعوب الناطقة بالغة الفرنسية سواء كانت لغتها الاولى او الثانية, وهذا التيار اختفى تقريباً بعد استقلال الجزائر عام 1962 ثم عاد وظهر مرة اخرى ايام الرئيس الشاذلي بن جديد 1979-1992 وما بعده. وكان لهذا التيار ردود افعال قوية ضد سياسة التعريب التي انتهجتها الجزائر وهذا التيار تبنته بعض الاحزاب السياسية (الامازيغية) وبعض المفكرين والسياسيين.

(11)عرب تايمز،علي كافي العقيد الدبلوماسي،الشبكة العالمية للمعلومات، الموقع الالكتروني

http://www.arabtimes.com/Mixed/mixed3:

(12)يحيى ابو زكريا، الجزائر من احمد بن بلة الى عبد العزيز بو تفليقة، ناشري، الموقع الالكتروني :www.nashiri.net، 2003،ص84.

(13)نشأت جبهة التحرير عام 1951 ،وقد ضمت زعماء الهيئات السرية الفدائية والشخصيات السياسية ، وقد اعلنت جبهة التحرير الثورة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي في1/ تشرين الاول /1954 ،وتضمن هذا الاعلان ، أسباب تكوينها واهدافها وبرنامج عملها ، وفي 19/ايلول /1959 تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس واتخذت القاهرة مقراً مؤقتاً لها ،وبعد الاستقلال أصبحت الجبهة القاعدة الأ ساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الجزائر . للمزيد ينظر: كفاح عباس رمضان الحمداني ،الجزائر في عهد هواردي بو مدين 1965–1978، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب،(الموصل، 2007)،ص37؛ احمد عطية الله،القاموس السياسي،(د.م،د.ت)،ص276.

(14)تأسست هذه الحركة عام 1974 ،حينما اجتمع طلبة جامعة قسنطية بمبادرة عبد الله جاب الله لتأسيس جماعة اسلامية تستند في مرجعيتها الى منهج الاخوان المسلمين ،الا أن وزنها السياسي تضاعف في الشارع الجزائري بعد احداث 1988 ،حيث بادرت الحركة الى تأسيس جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي "النهضة" .وبعد تأسيس الجبهة الاسلامية للانقاذ ،انتقل اغلب عناصر الحركة الى الجبهة الاسلامية للانقاذ الا ان الحركة أخذت طابعها القانوني في نهاية عام 1990 .نبيل عبد الفتاح،"الازمة السياسية في الجزائر المكونات والصراعات والمسارات"،مجلة السياسة الدولية،العدد64،السنة 28،مطابع الاهرام التجارية،(القاهرة، 1992)،ص200.

(15)تأسست الحركة في 6/كانون الاول /1990 وقد تزعمها محفوظ نحناح ،وهذه الحركة تعد امتداداً لحركة الاخوان المسلمين في الجزائر، وهناك من يؤكد ان هذه الحركة تلقت دعماً من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد لمواجهة جبهة الانقاذ ،حيث ان هذه الحركة اكدت حضورها الفعال في الساحة السياسية ،وعدت ثاني اكبر القوى الاسلامية بعد الانقاذ، ووجدت لها مجالاً واسعاً في صفوف النقابات العمالية ،حيث تمكنت من تأسيس "الاتحاد الاسلامي للنقابات" ،كما أنها قد أفسحت المجال (للحركة النسائية) من خلال ترك 15 مقعداً للمرأة في اطار حرص الحزب على جذب الملاكات النسائية الى صفه. وقد عملت الحركة على تقوية العلاقات مع كافة فئات المجتمع وتميزت بدقة التنظيم ووحدة المنطلقات الفكرية ، وتجنب الاصطدام مع السلطة الحاكمة ،كما تسعى الحركة الى جمع الصف الاسلامي ،وفتح قنوات الحوار مع كل القوى الاسلامية بكافة تياراتها. اسماعيل قيرة واخرون، مستقبل الديمقراطية بالجزائر،مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،2002)،ص168–169.

(16)اعتقد الرئيس الشاذلي بن جديد بعد اعلان دستور عام 1989 ،بضرورة افساح المجال أمام الاحزاب الاشتراكية والعلمانية والثورية ،باعتبار ان ذلك يمكن أن يحد من اندفاع التيارات الاسلامية ويسحب منها بعض الفئات الاجتماعية، وتأطيرها لصالح الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية .لذا منحت جبهة القوى الاشتراكية في 6/ ايلول/1989 الترخيص بالعمل.التلفزيون الجزائري، محطات من تاريخ الجزائر،الشبكة العالمية للمعلومات،www.entv.dz .

(17)وهو من أبرز الاحزاب التي دعت الى جعل الامازيغية لغة وطنية ،ويقود هذا الحزب سعيد سعدي الذي أصبح الأمين العام للحزب بعد المؤتمر الاول للتجمع الذي انعقد في 15–16/ كانون الاول/ 1989 .وقد جاء في برنامج الحزب ،دعم النظام الجمهوري والديمقراطية والتعددية السياسية ،والقضاء على العنصرية واساليب العنف ،وجاء أيضاً احترام الحريات الفردية وحقوق الانسان ،وتبني سياسة ثقافية مستمدة من القيم الاصلية الجزائرية ،وبناء مغرب ديمقراطي بتحقيق التعاون والتعايش السلمي. عز الدين المناصرة،المسالة الامازيغية في الجزائر والمغرب اشكالية التعددية اللغوية، دار الشروق للنشر والتوزيع،(الاردن، 1999)ص48–49.

(18)أعلن دعاة يمثلون مناطق شتى من الجزائر وأمام آلاف الناس انشاء جبهة اسلامية للانقاذ في 18/شباط/1989 ،وذلك قبالة جامع السنة في باب الواد بالجزائر .وفي اثناء السجال حول دستور الجبهة وظروفها وانماط عملها ،تباينت وجهتا النظر حول من يعد امثال عباسي مدني وعلي بلحاج والهاشمي سحنوني ان الوقت قد حان لتوحيد صفوف الاسلاميين وتنظيمهم وفي 22/اب/ 1989 ، جرى تقديم طلب الترخيص للجبهة الاسلامية للانقاذ الى اجهزة وزارة الداخلية ،وقد حدد برنامج الجبهة بالدعوة الى ما سمي حفظ وحدة الامة ووضع الاسلام موضع الايديولوجيات المستوردة ، وان الجبهة ستختار طريق الوسط والاعتدال، وانها سترمي الى تشجيع روح المبادرة والعمل الجماعي، كما انها تسعى للحفاظ على الارث الحضاري والتاريخي الاسلامي. Voir Le Compte- rendu de ce debat par Djilali (A),Islamistes enquete d unite Algerie –Actualite, no1220, semaine du 2au 8mars,1989,p.9.

(19)عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية ،دار الهدى،(الجزائر،2001)،ص57–59.

(20)سيد احمد غزالي: ولد عام 1937 في تيغانيف في غرب الجزائر وكان عضو في فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني الجزائري وسكرتير دولة في الاشغال العامة عام 1964 ،ثم اصبح وزيراً للطاقة والصناعات البتروكيمياوية ثم ابعد عن السلطة عام 1979 ثم عين وزيراً للمالية عام 1988 وعين رئيساً للوزراء عام 1991–1992. الجاسور، المصدر السابق،ص199.

(21)مصطفى محمد العبد الله واخرون، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،1999)،ص94.

(22)حلمي محمد القاعود، النظام العسكري في الجزائر ما زال يخطط لاغتيال الارادة الاسلامية ،دار الاعتصام،(القاهرة،1993)، ،ص73.

(23)البرازي، المصد السابق،ص131.

(24)يحيى ابو زكريا، من قتل محمد بوضياف، دار المعارف للمطبوعات،(بيروت،1993)،ص72.

(25)ولد محمد ابراهيم بو خروبة الملقب هواري بومدين عام 1932 في هيلوبوليس قرب غولما ارتبط بحركة التحرر الوطني وان مسؤلياته قد تعاظمت بعد ان اصبح رئيساً للاركان العام لحركة التحرير ووزيراً للدفاع ونائب رئيس المجلس عام 1962 وقام بانقلاب عسكري على احمد بن بلة عام 1965 واصبح رئيساً للجمهورية الجزائرية. للمزيد ينظر: الحمداني، المصدر السابق.

(26)مايكل ويليس، التحدي الاسلامي في الجزائر، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ،ط2، (بيروت ، 2009)،ص380.

(27)ولد عام 1938 في ناحية تيارت، وكان والده عسكرياً .ودرس في مدرسة اولاد قوات الجيش الفرنسي ،وقد انضم الى جبهة التحرير الوطني في تونس عام 1958 ،ثم انتقل الى جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية –التونسية ،وغداة الاستقلال عام 1962 لم يطلق رصاصة واحدة على القوات الفرنسية حيث كانت عائلته مشهورة بارتباطها الخاص بفرنسا، ثم عمل منسقاً لمصالح الأمن عام 1979، وفي الثمانينات من القرن الماضي تقلد عدة مناصب منها امين عام لرئاسة الجمهورية مابين عام 1980و 1983 ومدير عام ديوان رئيس الجمهورية مابين عامي 1984و1989 .للمزيد ينظر: عبد الحميد براهيمي، في اصل الازمة الجزائرية 1958–1999، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،2001)،168–170.

(28)تامالت، المصدر السابق، ص168.

(29)تامالت، المصدر نفسه، ص165.

(30)حبيب سويدية، الحرب القذرة، تقديم فرديناندو امبوزيماتو، ترجمة روز مخلوف،دار ورد،(دمشق،2003)؛ براهيمي ،المصدر السابق،ص242–243

(31)البرازي، المصدر السابق،ص137–138.

(32)مرباح: زعيم حزب الحركة الجزائرية من اجل العدالة والديمقراطية كان من القادة التاريخيين للثورة الجزائرية ،وقد تسلم عدة حقائب وزارية ورئاسة للحكومة عام 1988 .الجاسور،المصدر السابق،ص63.

(33)عرب تايمز ،المصدر السابق.

(34)قدم المراقبون داخل الجزائر عدة تفسيرات لاستقالة خالد نزار منها ازمته الصحية ،ومنها من قال انها اعادة ترتيب للمؤسسة العسكرية الجزائرية تمهيداً لترتيب البيت السياسي ومنهم من قال لعبة جديدة من الاعيب المؤسسة العسكرية .للمزيد ينظر، ابو زكريا ،الجزائر. . .،المصدر السابق،ص94.

(35)اليامين زروال: ولد عام 1941 في باثنا وكان ضابطاً في جيش التحرير الوطني حصل على شهادة دبلوم في مدرسة موسكو ومدرسة الحرب في باريس حصل على عدة مناصب في قيادة المدرسة العسكرية في باتنا 1974–1975 وقائد لواء 1975– 1979 وقائد قطاع العمليات الجنوبية 1979–1980 وقائد القوات الجوية 1980–1981 وقائد للاكاديمية العسكرية في تشرشل 1981–1982 وقائد للمنطقة العسكرية الخامسة 1982–1988 وقائد القوات البرية 1989 ثم عين سفيراً للجزائر في رومانيا 1990–1991 وحل محل خالد نزار في 10 تموز 1993 ،وفي عام 1994 اصبح عضواً في المجلس الاعلى للدولة ورئيس هيئة الاركان ثم اصبح رئيساً للجزائر 1994–1999. الجاسور، المصدر السابق، ص201–202.

(36)ابو زكريا،الجزائر. . . ، المصدر السابق،ص94–95.

(37) كانت شروط قادة الجبهة تتضمن العودة للمسار الانتخابي/ اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين/ عودة الجبهة الاسلامية للانقاذ للعمل السياسي/ محاسبة المتورطين في الجرائم السياسية.

(38)ولد في 2/اذار/ 1937 وفي عام 1956 دخل معترك الحياة السياسية وهو مازال طالباً في الثانوية ووقد مارس مهاماً عديدة جعلته يلتحق بهيئة الاركان العامة وذلك قبل ان يوفد عام 1960 لقيادة الجبهة الجنوبية على حدود مالي وهو في سن الخامسة والعشرين .وبعد الاستقلال اصبح وزيراً للشباب ثم عين وزيراً للشؤون الخارجية حتى عام 1979 اضطر الى مغادرة الجزائر عام 1979 بعد وفاة هواري بومدين لمدة ستة سنوات ثم عرض عليه مستشار لدى المجلس الاعلى للدولة عام 1993 وبعد عام 1994 عرضت عليه رئاسة الجمهورية الا انه اعتذر لكنه اصبح رئيساً للجمهورية عام 1999.الجاسور، المصدر السابق،ص202.

(39)زروال كان أول جنرال في تاريخ المؤسسة العسكرية يقدّم استقالته للرئيس الشاذلي بن جديد , وقيل عن الاستقالة يومها أنّها اعتراض على مشروع رئيس قيادة الأركان خالد نزار القاضية بتحديث الجيش الجزائر ومعنى ذلك التعامل مع مصادر التسليح في الغرب , وبعد انسحابه من المؤسسة العسكرية تمّ تعيينه سفيرا للجزائر في رومانيا والتي كانت جبهتها الداخلية ملتهبة وأفضت الى اعدام رئيس رومانيا شاوشيسكو , وأنقطع عن العمل الدبلوماسي , وعن أي عمل سياسي مفضلاً الاهتمام بأعماله الخاصة , وتشاء الظروف أو يشاء عرّاب الانقلابات داخل المؤسسة العسكرية الجنرال خالد نزار أن يصبح اللواء اليامين زروال وزيرا للدفاع ثمّ رئيسا للجزائر بعد انتهاء مهام المجلس الأعلى للدولة .عرب تايمز،المصدر السابق.

(40)برامة،المصدر السابق،ص68–80.